

Distr.: Limited  
15 June 2011  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

سويسرا: مشروع مقرر منقح

.../١٧

### حلقة نقاش بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية

اعتمد مجلس حقوق الإنسان في جلسته ...، المعقودة في ... حزيران/يونيه ٢٠١١،

النص التالي:

"إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تعهدت، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأن تعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على تعزيز احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الميلاد، أو وضع آخر،

وإذ يؤكد أن الحق في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات من حقوق الإنسان المكفولة للجميع، وبالتالي يجب أن يكون كل فرد

قادراً على التعبير عن مظلّمه عبر الاحتجاجات العامة والسلمية دون خوف من التعرض للإصابة أو الضرب، أو الاحتجاز أو التعذيب أو القتل،

وإذ يشدد على أنه لا ينبغي النظر إلى الاحتجاجات السلمية على أنها ضرب من التهديد، ولذا يحث الدول التي تشهد احتجاجات سلمية على الشروع في حوار وطني صريح وشامل وهادف،

وإذ يدكر أن الدول مسؤولة، عند وقوع احتجاجات سلمية، عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والاحتجاز التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وإذ يدرك بالتالي الحاجة إلى التفكير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية،

١- يقرر عقد حلقة نقاش أثناء دورته الثامنة عشرة، في حدود الموارد المتاحة، تتناول مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية، مع التركيز بشكل خاص على السبل والوسائل الكفيلة بتحسين حماية هذه الحقوق في هذه السياقات وفقاً لقانون حقوق الإنسان؛

٢- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنسق مع الإجراءات الخاصة ذات الصلة، ومع الدول وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل ضمان مشاركتها في حلقة النقاش؛

٣- يطلب أيضاً إلى مفوضية حقوق الإنسان إعداد تقرير عن نتائج حلقة النقاش في شكل موجز".